الأمم المتحدة S/2016/819

مجلس الأمن

Distr.: General
29 September 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

أولاً – مقدمة

١ – مدَّد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وطلب إليَّ أن أقدم كل ثلاثة أشهر تقريراً عن تنفيذها، يركز على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وعلى جهود البعثة المتكاملة لدعمه.

ثانيا – التطورات السياسية الرئيسية

ألف – تنفيذ اتفاق السلام

٢ – اتخذت الأطراف الموقّعة على الاتفاق خطوات هامة نحو تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك إبرام ترتيبات تهدف إلى تمهيد الطريق لإنشاء الإدارات المؤقتة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة في دفع عجلة التدابير السياسية والأمنية بسبب استمرار انعدام الثقة بين الأطراف الموقّعة. وتم إحراز تقدم محدود في مجالات الاستعادة التدريجية لسلطة الدولة في الشمال، وتجميع المقاتلين وزيادة إدماج الجماعات المسلحة في آليات الأمن القومي.

التدابير المؤسسية والأمنية

٣ – استناداً إلى المرسوم المتعلق بالإدارات المؤقتة الموقّع في ١٨ أيار/مايو، علَّقت الجماعات المسلحة الموقِّعة على الاتفاق مشاركتها في اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل السياسية والمؤسسية التابعة للجنة متابعة الاتفاق، في ٢٠ أيار/مايو. وانتقدت الجماعات الحكومةَ، في جملة أمور، لاتخاذها قرارات أحادية الجانب بشأن المرسوم. وفي وقت لاحق، بادر وزير خارجية الجزائر، رمطان لعمامرة إلى إجراء مشاورات مع تنسيقية الحركات الأزوادية

300916 300916 16-16502 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(التنسيقية) وائتلاف الجماعات المسلحة (الائتلاف) بهدف الخروج من المأزق. وفي ٣١ أيار/مايو، أصدرت التنسيقية والائتلاف بياناً في الجزائر، دعتا فيه إلى الإسراع بإنشاء إدارات مؤقتة، ووقّعتا مذكرة تفاهم (''بروتوكول تفاهم'') يهدف إلى تعزيز التنسيق بينهما في المسائل الأمنية والسياسية والإدارية. وفي ١٥ حزيران/يونيه، تم تعيين محمدو دياغوراغا بصفة الممثل السامي لرئيس الدولة لشؤون تنفيذ اتفاق السلام. وقد حلَّ مكتبه محلَّ اللجنة الوطنية المعنية بتنسيق تنفيذ اتفاق السلام.

٤ - وفي هذه الأثناء، توصلت الأطراف المالية، في ١٩ حزيران/يونيه، إلى اتفاق بشأن طرائق إنشاء الإدارات المؤقتة في المناطق الشمالية الخمس. وحضر الحفل الأمين العام للحركة الوطنية لتحرير أزواد، بلال آغ - الشريف، الذي سافر إلى باماكو للمرة الأولى منذ ست سنوات. ولعبت الجزائر والبعثة المتكاملة دوراً رئيسياً في تسهيل زيارته.

٥ - وعلى الرغم من التقدم المذكور أعلاه، فقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً زيادة في التوترات بين تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة بشأن السيطرة على كيدال، وهي مسألة ظلت كامنة منذ المحادثات التي جرت بينهما في النفيس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والتي أعقبها دخول جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم (غاتيا)، وهي جماعة من جماعات الائتلاف، إلى كيدال في شباط/فبراير ٢٠١٦. وفي ٦ حزيران/يونيه، ندَّد الائتلاف بما اعتبره تقسيماً غير عادل للسلطة في كيدال بين التنسيقية والائتلاف، الأمر الذي ردَّت التنسيقية عليه بقولها إنها هي التي ما برحت مسؤولة عن إدارة المدينة. وفي ١٤ تموز/يوليه، عقد ممثلو التنسيقية وحركة الائتلاف مناقشات في نيامي، بناء على دعوة من حكومة النيجر، لمعالجة القضايا السياسية والأمنية العالقة بينهما. وفي ١٧ تموز/يوليه، تم التوصل إلى اتفاق بين الجماعتين بشأن الإدارة المشتركة لكيدال وغيرها من التدابير الرامية للحد من التوترات.

٦ - ومع ذلك، اندلع في ١٩ تموز/يوليه إطلاق النار بين تنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف في كيدال، مما أدى إلى مصرع مقاتل واحد من كلتا الجماعتين ومصرع مدني واحد. وفي ٢١ تموز/يوليه، اشتبكت التنسيقية والائتلاف من جديد في كيدال، مما أدى إلى مصرع ١٤ شخصاً على الأقل وإصابة ٨٩ آخرين بجروح، بمن فيهم مقاتلون ومدنيون. واستمر القتال بينهما حتى ٢٢ تموز/يوليه. وفي ٢١ تموز/يوليه، أصدرت البعثة المتكاملة بياناً أدانت فيه انتهاك وقف إطلاق النار، ودعت إلى وقف فوري للأعمال العدائية وأعلنت عزمها على إجراء تحقيق بالحادث حالما يسمح الوضع الأمني بذلك. واستخدم ممثلي الخاص لمالي مساعيه الحميدة للتحاور مع قيادة الجماعات المسلحة، ودعا إلى الهدوء من خلال رسالة

بثّها عبر إذاعة ميكادو التابعة للبعثة المتكاملة. وعقد أيضا اجتماعاً لفريق الوساطة الدولي الذي وافق على ضرورة معالجة المسألة في إطار لجنة متابعة الاتفاق.

٧ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، عقدت لجنة متابعة الاتفاق اجتماعها العاشر في باماكو بحضور ممثلي التنسيقية والائتلاف. وأعادت الجماعات المسلحة التأكيد على ضرورة التعجيل بإنشاء الإدارات المؤقتة كلما كان ذلك ممكناً. وأعلنت الحكومة أنها خصصت موارد للإدارات المؤقتة وحثت تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة على تسمية مرشحَيْها بسرعة لتعيينهما. واتفق الطرفان، في جملة أمور، على تعديل الجدول الزمني لإنشاء الإدارة المؤقتة في ضوء القتال الدائر في كيدال، وعلى إنشاء لجنة مخصصة لتسريع تفعيل آلية تنسيق العمليات وتسيير الدوريات المختلطة بدءاً من منطقة غاو. وفي اليوم نفسه، سهل ممثلي الخاص عودة قائد جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم (غاتيا) من نيامي إلى باماكو ولقاءاته اللاحقة مع المسؤولين الحكوميين من أجل تهدئة التوترات الناشبة في كيدال.

٨ - وفي ٣٠ تموز/يوليه، اندلع القتال مجدداً بين تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة في محيط بلدة توزيك، الواقعة على بعد ما يقرب من ٣٥ كيلومتراً إلى الجنوب الشرقي من كيدال، مما أسفر عن مقتل خمسة مقاتلين من كلا الجانبين؛ وإصابة ثلاثة من مقاتلي التنسيقية؛ وأَسْرِ أربعة مقاتلين من التنسيقية على يد الائتلاف. وتصاعدت حدة الوضع في ٩ آب/أغسطس، عندما اندلع القتال مرة أخرى بين التنسيقية والائتلاف بالقرب من أدجلال الواقعة على بعد ٧٠ كيلومتراً إلى الشمال الشرقي من كيدال، وفي توزيك أيضاً، وذلك على الرغم من اتفاق وقف الأعمال العدائية الذي وافقت عليه اللجنة التقنية المعنية بالأمن في ٢ آب/أغسطس. وأسفر الاشتباك عن مقتل سبعة مقاتلين من التنسيقية؛ وإصابة ٣٢ آخرين بجروح؛ واختطاف خمسة مقاتلين من قبل جماعة طوارق إمغاد (غاتيا)؛ ومقتل مقاتل واحد على الأقل من الائتلاف وإصابة عشرة آخرين بجروح. وأصدر الطرفان كلاهما بياناً صحفياً في ٩ آب/أغسطس نحا كل منهما باللوم على الآخر لاستئناف الأعمال العدائية، التي انتهت في ١٠ آب/أغسطس.

٩ - وفي ١٢ آب/أغسطس، بدأت تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة محادثات في باماكو تحت رعاية الممثل السامي دياغوراغا، وبالتعاون مع ممثلي الخاص، وحكومة الجزائر، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي. وكان الهدف من المحادثات التوصل إلى اتفاقات بشأن: (أ) وقف الأعمال العدائية والترتيبات الأمنية؛ و (ب) التعايش السلمي والشمولية؛ و (ج) تسريع تطبيق اتفاق السلام. ومع ذلك، لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أي من هذه القضايا. وقررت

اللجنة التقنية المعنية بالأمن في اجتماعها المعقود في ٢٥ آب/أغسطس، أن تنشر في كيدال، كوسيلة لنزع فتيل التوتر، الوحدات المختلطة المتوخاة لغاو وأن تبدأ تسيير دوريات مختلطة في تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، هاجم ١٦ مقاتلاً من جماعة طوارق إمغاد (غاتيا) نقطة تفتيش تابعة للتنسيقية في تاشديت الواقعة على بعد ٩٠ كيلومترا إلى الشمال الغربي من كيدال في منطقة كيدال، مما أسفر عن مقتل أربعة على الأقل من مقاتلي التنسيقية. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير أن الائتلاف سيطر على موقع تابع للتنسيقية واحتله في بلدة الخليل، الواقعة على بعد ١١٠ كيلومترات إلى الشمال من تيساليت في منطقة كيدال.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبناء على طلب من الطرفين، وفَّرت البعثةُ المتكاملة الدعمَ المالي واللوجستي لحملات الاتصالات الثلاثية الأطراف التي يقوم بها أصحاب المصلحة الماليون في عشر مناطق من أصل إحدى عشرة منطقة، فيما عدا كيدال، لتوعية الجمهور فيها بمسائل الإدارات المؤقتة والتدابير الأمنية الخاصة، بما فيها الدوريات المختلطة، وذلك نظرا لتكرار نشوب نزاعات بين الطرفين في تلك المناطق.

١١ - وقد تم إحراز تقدم في الأعمال التحضيرية للانتخابات المقبلة. ففي ٢٨ حزيران/يونيه، أعلنت الحكومة أن الانتخابات الإقليمية والمحلية ستُعقَد خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧؛ وأن الانتخابات الرئاسية ستُعقَد في تموز/يوليه ٢٠١٨؛ وأن الانتخابات التشريعية ستُعقَد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وفي ٤ تموز/يوليه، بدأت الحكومة مراجعة دستور عام ١٩٩٢ بمساعدة تقنية من البعثة المتكاملة. وفي ١٠ آب/أغسطس، عقدت الحكومة اجتماعاً للهيئة الانتخابية تمهيداً للانتخابات البلدية التي كان من المقرر مبدئياً أن تجري في ٢٥ أيلول/سبتمبر لكنها أُجِّلت لاحقا إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت ولاية السلطات البلدية قد انتهت في عام ٢٠١٤، ولكن تم تمديدها بموجب عدة مراسيم. وعقب هذا الإعلان، أعربت أحزاب المعارضة وعدد من منظمات المجتمع المدني عن قلقها إزاء التحديات التي تواجه الانتخابات المقرر إجراؤها في الشمال، نظرا لعدم وجود إدارات مؤقتة، وضعف سلطة الدولة، وانعدام الأمن بشكل مستمر، وصعوبة إشراك اللاجئين والأشخاص المشردين. وسعياً لتخفيف حدة التوتر، سهَّل ممثلي الخاص عقد اجتماعات بين الحكومة وأحزاب المعارضة، وشدَّد على أهمية الحوار والشفافية والشمولية. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، اعتمد البرلمان قانون الانتخابات الجديد. وينصُّ هذا القانون، في جملة أمور، على ألاَّ تقل نسبة المرشحات في القوائم عن ٣٠ في المائة.

١٢ - وفي يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه، تظاهر ما يزيد عددهم عن ٥٠٠ شخص، معظمهم من الشباب، في غاو احتجاجاً على إنشاء الإدارات المؤقتة واستبعاد غير المقاتلين من عمليات التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقُتِل خلال المظاهرات ثلاثة أشخاص على الأقل وأصيب ٤٦ شخصاً آخرين، وذلك نتيجة لاستخدام القوة من جانب قوات الدفاع والأمن المالية. ونُظِّمت مظاهرات أخرى في باماكو في يومي ١٤ تموز/يوليه و ١٧ آب/أغسطس، وفي تمبكتو، في ١٧تموز/يوليه.

١٣ - وما زالت استعادة بسط سلطة الدولة في الشمال تواجه تحديات. ومنذ صدور تقريري السابق (S/2016/498)، حدث انخفاض بنسبة اثنين في المائة (من ٣٥ إلى ٣٣ في المائة) في عدد مسؤولي الدولة الذين تم نشرهم في المناطق الشمالية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، باشر محافظ ميناكا وتاوديني مهامه، واعتبارا من ٢٠ أيلول/سبتمبر، يؤدي محافظو غاو، وميناكا وموبتي وتمبكتو واجباتهم في مناطقهم، في حين يؤدي محافظ تاوديني مهامه من مكتبه في تمبكتو، أما محافظ كيدال فلم يباشر عمله بعد في مقره بسبب التحديات الأمنية. وفي ٢٠حزيران/يونيه، وافقت الجمعية الوطنية على مشروع قانون الموازنة التكميلية وتخصيص ما يقرب من ٣,٤ ملايين دولار لغرض تفعيل مهام الدولة في منطقتي ميناكا وتاوديني. ونفذَّت البعثة المتكاملة مشاريع إعادة التأهيل في مجالات سيادة القانون (العدالة والسجون)، والدفاع والأمن، والمصالحة الوطنية، والتماسك الاجتماعي، وكذلك تأمين الخدمات اللوجستية في منطقة ميناكا.

١٤ - وفي منطقة غاو، استأنف جميع الولاة الثلاثة ونواب الولاة الاثني عشر مهامهم في المراكز الحضرية في أنسونغو وبوريم وغاو. وفي منطقة ميناكا، التحق والٍ واحد من الولاة الأربعة بعمله والتحق أربعة نواب ولاة من أصل تسعة بعملهم. وفي منطقة موبتي، التحق سبعة ولاة من أصل ثمانية بعملهم في حين لم يلتحق بعمله من نواب الولاة سوى ٣٣ نائباً من أصل ما مجموعه ٥٥ نائباً. وفي منطقة تمبكتو، تم نشر ثلاثة ولاة من أصل خمسة ونشر ١٧ من نواب الولاة من أصل ٣١ نائباً. وليس هناك أي وجود للحكومة في منطقتي كيدال وتاوديني.

١٥ - وفي ١٨ أيار/مايو، تم تعيين عشرة مفوضين إضافيين، بينهم امرأتان وخمسة أعضاء من الجماعات المسلحة الموقعة، أعضاءَ في لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، وبذلك ارتفع عدد مفوضيها إلى ٢٥ مفوضاً. ولَّما يبدأ بعد نشر موظفي اللجنة إلى الميدان ولا فتح مكاتبها الإقليمية الست في الميدان.

١٦ - في ٢ آب/أغسطس، قدمت البعثة المتكاملة الدعم للمجلس الإسلامي الأعلى في مالي ولوزارة المصالحة الوطنية في سعيهما لعقد المنتدى الوطني المعني باتفاق السلام الذي

حضره قادة دينيون من جميع الأديان. وحث المنتدى الحكومةَ على ضمان أن يكون مؤتمر الوفاق الوطني شاملاً للجميع قدر الإمكان من أجل تحقيق المصالحة الوطنية.

تدابير الدفاع والأمن

١٧ - ظلت إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية في المناطق الشمالية متوقفة على قدرتها على الحصول على المعدات وتلقي التدريب. ووضعت البعثة المتكاملة وقوات الدفاع والأمن المالية خطة مشتركة، تمشيا مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، من أجل الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة إلى القوات المسلحة المالية في مجالات التدريب، واللوجستيات، والاستخبارات، وتنسيق العمليات. وعلاوة على ذلك، ولدعم إعادة نشر شرطة مالي ودرَكِها وحَرَسِها الوطني في الشمال، قام عنصر الشرطة التابع للبعثة المتكاملة بتعزيز موقعه في وسط وشمال مالي عن طريق نشر وحدة شرطة مشكَّلة في غاو، و ٢٥ شرطياً إضافياً من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات في أنسونغو (منطقة غاو)، ودوينتزا (منطقة موبتي)، وغوندام (منطقة تمبكتو) وميناكا. وفي إطار الامتثال الصارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، أجرت البعثة المتكاملة سبعة تقييمات للمخاطر تتعلق بالدعم المقدم إلى القوات المسلحة والدرك والشرطة في مالي، وكذلك إلى آلية تنسيق العمليات.

١٨ - وفي ١٨ آب/أغسطس، وبعد مرور شهر على الهجوم على قاعدة القوات المسلحة المالية في نامبالا (على النحو المبين في الفقرة ٢٨)، طلبت القوات المسلحة المالية من البعثة المتكاملة المساعدة في تحسين حماية قواعدها، وتوفير الدعم الجوي، والقيام بدوريات مشتركة. وفي ليري (منطقة تمبكتو)، اقترحت البعثة المتكاملة أن تضع القوات المسلحة المالية جنودها في موقع مشترك في معسكر البعثة لتيسير العمليات وتوفير حماية أفضل للقوات.

١٩ - وأجرى المراقبون العسكريون ١٥٩ دورية في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو وأبلغوا عن وقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار في تباغود (منطقة تمبكتو) في ٢٧ حزيران/يونيه، وآتيلا (منطقة تمبكتو) في ١٢ تموز/يوليه، وكيدال في ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه و ٢ آب/أغسطس، وبالقرب من أدجلال وتوزيك في ٣٠ تموز/يوليه و ٩ و ١٠ آب/أغسطس. غير أن اللجنة التقنية المعنية بالأمن لم تعترف بأي انتهاك لوقف إطلاق النار منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وقد حدثت زيادة في عدد نقاط التفتيش المجتمعية والقواعد العسكرية التي أنشئت من جانب الجماعات المسلحة الموقّعة على الاتفاق، ولا سيما في منطقة تمبكتو، حيث زاد عدد نقاط التفتيش من ٣٢ إلى ٤٨ نقطة تفتيش.

٢٠ - وواصلت الأطراف المالية إحراز التقدم فيما يتعلق بالتدابير الأمنية المؤقتة. ففي اجتماع اللجنة المخصصة من أجل التعجيل بتفعيل آلية تنسيق العمليات الذي عقد يومي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه، وافقت الحكومة على توفير المعدات، بما في ذلك البزات العسكرية والمركبات. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، خلال اجتماع اللجنة الفرعية المعنية بمسائل الدفاع والأمن التابعة للجنة متابعة الاتفاق، حددت تنسيقية الحركات الأزوادية ٢٠٠ مقاتل للانضمام إلى الدوريات المختلطة الأولى في غاو في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. ويُتوقع أن يخضع هؤلاء المقاتلون لعملية خاصة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٢١ - ولم تبدأ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتواصل إحراز التقدم في بناء المواقع الخمسة المتبقية من مواقع التجميع الثمانية، وذلك في كل من بير (منطقة تمبكتو)، وإيلوك، وتبانكورت وتين - فاديماتا (منطقة غاو)، وتيساليت (منطقة كيدال). ومن المتوقع أن تكون جميع المواقع جاهزة للاشتغال بحلول تشرين الأول/أكتوبر. وحتى الآن، لم يقدم الائتلاف ولا التنسيقية قوائم المقاتلين لبدء عمليات التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتقوم البعثة المتكاملة، في إطار شراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمة الدولية للهجرة، بتنفيذ ٤٤ مشروعا للحد من العنف في المجتمعات المحلية سيستفيد منها مباشرة ٠٠٠ ٣٠ فرد من أفراد المجتمعات المحلية، ولا سيما الشباب، في محيط مواقع التجميع. وموَّل الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي برنامجا خاصا بتعزيز قدرة النساء والشباب على الصمود أمام المخاطر في مناطق غاو، وكيدال، وموبتي، وتمبكتو، استفاد منه أكثر من ٣٥٠ ١ من الشباب. وقدمت البعثة الدعم التقني إلى الفريق العامل المخصص المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمكون من ممثلي الحكومة، والتنسيقية، والائتلاف، والبنك الدولي، بهدف وضع الصيغة النهائية لمشروع البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، قدمت التنسيقية قوائم المرشحين لعضوية اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولجنة الإدماج، وكذلك المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن.

٢٢ - وواصلت البعثة المتكاملة تقديم الدعم إلى الحكومة في مجال إصلاح قطاع الأمن. إذ قدمت البعثة الدعم المادي والتقني من أجل إنشاء المجلس الوطني المعني بإصلاح قطاع الأمن. بيد أن المجلس لم يتمكن بعد من الشروع في أداء مهامه. وواصل كل من البعثة والمنظمة الدولية للهجرة والشركاء الثنائيين لمالي دعم المديرية الوطنية لإدارة الحدود بوزارة الإدارة الإقليمية في مهمتها المتمثلة في إكمال استعراض سياسة الحدود الوطنية. وبالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي، عملت البعثة المتكاملة عن كثب مع وزارة

الأمن الداخلي والحماية المدنية على وضع الصيغة النهائية للقانون الداخلي للبرمجة الأمنية. وفي ٩ حزيران/ يونيه، وقّع الرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا مرسوم إنشاء الإطار المؤسسي لإصلاح قطاع الأمن، الذي كان خطوة هامة إلى الأمام في تنشيط الجهود الرامية إلى إصلاح قوات الدفاع والأمن المالية وإعادة تشكيلها.

باء – التطورات السياسية الأخرى

٢٣ – في ٧ تموز/يوليه، أجرى الرئيس كيتا تعديلا وزاريا للمرة الخامسة، إذ زاد في عدد الوزراء من ٣٢ إلى ٣٤ وزيرا، منهم ثماني نساء. وشملت التعيينات الجديدة عضوا من التنسيقية وآخر من الائتلاف. وفي ٢٩ آب/أغسطس، قام الرئيس كيتا بتعيين سوميلو بوباي مايغا، وزير الدفاع السابق، أمينا عاما جديدا لهيئة الرئاسة برتبة وزير. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، تم تبديل وزير الدفاع وشؤون قدماء المحاربين بوزير الإدارة الإقليمية. وتم الدمج بين حقيبة الإدارة الإقليمية وحقيبة الوزير المكلف بتحقيق اللامركزية وشؤون إصلاح الدولة.

جيم – التعاون الإقليمي

٢٤ – في ٣١ أيار/مايو، قام ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، محمد بن شمباس، بزيارة لمالي ضمن جولة في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (المجموعة الخماسية للساحل) تهدف إلى إعادة تأكيد مشاركة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي ومناقشة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل مع البلدان المعنية والجهات الفاعلة دون الإقليمية. ودعت السلطات المالية إلى تعزيز تنسيق الجهود الدولية دعما لمنطقة الساحل وتقديم الدعم للمجموعة الخماسية. وفي ٢٦ تموز/يوليه، أطلقت الحكومة أنشطة اللجنة الوطنية المعنية بتنسيق إجراءات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مالي. وتنسق الأمانة الدائمة للجنة الأنشطة، كما ترصد تنفيذ خريطة طريق المجموعة الخماسية التي تركز على التنمية المستدامة ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وسافر ممثلي الخاص لمالي إلى النيجر في ٢٥ تموز/ يوليه، والجزائر في ٢٥ و ٢٦ آب/أغسطس، وموريتانيا في ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر لمناقشة الدعم الإقليمي لمالي والبعثة المتكاملة.

٢٥ – وفي تموز/يوليه، شاركت الأمم المتحدة، إلى جانب شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف آخرين، في بعثة للتقييم التقني بقيادة الاتحاد الأفريقي أوفدت إلى مالي للمساعدة في وضع خيارات إقليمية للتصدي للإرهاب والجريمة المنظّمة عبر الوطنية في منطقة الساحل والصحراء. وقدمت البعثة عددا من التوصيات لتعزيز الأمن والاستقرار من خلال مبادرات سياسية وأخرى متعلقة بالمصالحة وبناء الثقة، وتعزيز قدرات البعثة المتكاملة، وتقوية

المؤسسات الأمنية في مالي، وتعزيز الهياكل والآليات الإقليمية الموجودة للتنسيق والتعاون في مجال الأمن، وإنشاء قوة للتدخل.

ثالثا – التطورات الأمنية الرئيسية

٢٦ – ظل التنفيذ البطيء لاتفاق السلام يؤجج الوضع الأمني المتقلب في وسط وشمال مالي، الأمر الذي أدى، بدوره، إلى زيادة عرقلة جهود إحراز التقدم في تنفيذ الاتفاق. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرار الهجمات ضد القوات المالية والدولية، واستئناف المواجهة المسلحة بين التنسيقية والائتلاف وزيادة العنف بين المجتمعات المحلية.

ألف – الهجمات غير النظامية

٢٧ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك زيادة كبيرة في الهجمات ضد قوات الدفاع والأمن المالية والبعثة المتكاملة، إذ ارتُكبت ٣٩ هجمة ضد القوات المالية، و ٢٧ هجمة ضد البعثة المتكاملة وهجمة واحدة ضد متعاقد مع البعثة، مقارنة بتسع هجمات ضد القوات المالية و ١٥ هجمة ضد البعثة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشملت آثار هذه الهجمات مقتل ما مجموعه ١٣ فردا من قوات حفظ السلام وخمسة متعاقدين مع البعثة المتكاملة، وإصابة ٣٢ فردا من قوات حفظ السلام وخمسة متعاقدين مع البعثة بجروح، بالمقارنة مع وقوع ستة قتلى (خمسة من قوات حفظ السلام ومتعاقد واحد) وجرح ١١ فردا من أفراد البعثة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وأدت الهجمات إلى مقتل ما مجموعه ٥٢ من جنود القوات المسلحة المالية وإصابة ٧٢ آخرين بجروح.

٢٨ – وأصبحت الهجمات جريئة ومتواترة بشكل متزايد ومنسقة تنسيقا جيدا. ففي ١٩ تموز/يوليه، قام مهاجمون يركبون ١٨ مركبة وعدة دراجات نارية بالهجوم على معسكر للقوات المسلحة المالية ونقاط تفتيش في نامبالا، منطقة سيغو، مما أسفر عن مقتل ١٥ جنديا وجرح ٣٤ آخرين. وقام المهاجمون بإضرام النار في المعسكر ونقاط التفتيش بعدما نهبوا ما فيها. وفي ٣١ تموز/يوليه، مددت الجمعية الوطنية فترة حالة الطوارئ، التي أعلِن عنها أول مرة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، حتى ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي ٣ آب/أغسطس، نشرت حركة أنصار الدين شريط فيديو لخمسة جنود ماليين اختُطفوا خلال الهجوم. وفي ٩ و ١٠ آب/أغسطس، عُثر على جثث خمسة جنود أبلِغ عن اختفائهم خلال الهجوم الذي نُفذ في ٧ آب/أغسطس على قافلة تابعة للقوات المسلحة المالية في تينينكو (منطقة موبتي).

٢٩ - وفي غضون ذلك، وفي ٢٩ أيار/مايو، قُتل خمسة من أفراد حفظ السلام في هجوم استهدف قافلة عسكرية على بعد ٢٥ كيلومترا إلى الشمال الغربي من موبتي. وفي ٣١ أيار/مايو، قُتل فرد من أفراد حفظ السلام وأصيب خمسة آخرون منهم وثمانية مدنيين بجروح في هجوم مركب على مقر القطاع الشرقي في غاو. وفي الفترة بين ٥ و ٧ آب/أغسطس، أصابت مركباتٍ تابعة للبعثة المتكاملة قنابلُ مزروعة على جانب الطريق في ثلاث حوادث منفصلة، اثنتان منها بالقرب من معسكر كيدال وأخرى على بعد ١١ كيلومترا جنوب أغيلهوك، مما أسفر عن مقتل فرد من أفراد حفظ السلام وإصابة خمسة آخرين بجروح. وأعلنت حركة أنصار الدين مسؤوليتها عن الهجوم الذي وقع في ٧ آب/أغسطس. وإضافة إلى الهجمات المعقدة التي استخدمت فيها الصواريخ ومدافع الهاون وأجهزة التفجير المرتجلة والألغام، ارتُكب هجومان ضد البعثة المتكاملة باستخدام أجهزة تفجير متحكم فيها عن بعد في منطقة كيدال. وقد كانت هذه الأجهزة تستخدَم غالبا في السابق في منطقة غاو. ونُفذ أعلى عدد من الهجمات باستخدام أجهزة التفجير المرتجلة على امتداد محوري دوينتزا - غوسي وغاو - النفيس.

٣٠ - واستهدف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أيضا الجماعات المسلحة الموقّعة على الاتفاق في منطقة تمبكتو. ففي ٢١ تموز/يوليه، عُثر على أربعة مقاتلين من الحركة الوطنية لتحرير أزواد، من بينهم المتحدث الرسمي في بير (منطقة تمبكتو)، مقتولين بعد اختطافهم في اليوم السابق. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، زُعم أن التنظيم نفسه قتل القائد المحلي للمجلس الأعلى لوحدة أزواد، الذي يشكل جزءا من تنسيقية الحركات الأزوادية، في بير.

٣١ - وفي أيار/مايو، أطلقت القوات المالية والقوات الفرنسية سبع عمليات لمكافحة الإرهاب في قطاعي غوندام (منطقة تمبكتو) وميناكا، مما أدى إلى إلقاء القبض على ٣٥ فردا مشتبها في أنهم إرهابيون. وفي ٢٢ أيار/مايو، نفذت مالي والنيجر عملية مشتركة لمكافحة الإرهاب عبر الحدود في أنديرامبوكان (منطقة ميناكا).

٣٢ - وقامت قوة البعثة، تمشيا مع ولايتها الجديدة، باعتماد نهج تنفيذي أقوى وأكثر استباقية في حدود الإمكانيات المتاحة لها. وكانت عملية ''ميديكا'' التي نُفذت في منتصف آب/أغسطس مثالا على ذلك، حيث قامت خلالها البعثة المتكاملة بمراقبة المناطق والمحاور على طول طرق الإمداد الرئيسية من تمبكتو إلى دوينتزا (منطقة موبتي)، وغوسي (منطقة تمبكتو) بهدف تحديد الإرهابيين وإلقاء القبض عليهم. وقامت البعثة أيضا بأربع عمليات لإزالة التهديدات، وركزت على وجه الخصوص على أجهزة التفجير المرتجلة، في مناطق موبتي

وكيدال وتمبكتو. وواصلت البعثة القيام بدوريات منسقة مع القوات المسلحة المالية والقوات الفرنسية.

٣٣ - وواصلت البعثة المتكاملة تقديم المساعدة إلى الحكومة في تفعيل الوحدة المتخصصة المعنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بطرق منها تقديم المساعدة لإنشاء فرقة التحقيقات المتخصصة وتدريب ٣٥ فردا من قوات الدفاع والأمن المالية بشأن مكافحة التفجيرات الانتحارية. وبالتنسيق مع الشركاء، دعمت البعثة المتكاملة الحكومة في صياغة استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب. كما قدمت البعثة الدعم التقني والاستراتيجي إلى وزارة الشؤون الدينية والثقافة في جهودها الرامية إلى منع التطرف العنيف وتطرف الشباب.

٣٤ - وفي الفترة من ٥ إلى ٩ أيلول/سبتمبر، وخلال زيارة إلى مالي، قامت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، بالاشتراك مع إدارة عمليات حفظ السلام، بعقد مشاورات مع الحكومة بشأن المرحلة المقبلة من مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب والمشاريع ذات الأولوية التي اقترحتها الكيانات التابعة لفرقة العمل نتيجة للثغرات الاستراتيجية المحددة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في البلد. وقد كان الهدف هو توفير إطار مساعدة تقنية متكامل ومتسق ومنسق ”على نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها“ من أجل مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، مع الأخذ في الاعتبار أولويات الحكومة وضمان عدم الازدواجية في الجهود المبذولة.

باء - حماية المدنيين

٣٥ - شملت التهديدات الرئيسية للسلامة البدنية للمدنيين التي لوحظت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أعمال اللصوصية المسلحة؛ وهجمات محددة الأهداف نفذتها عناصر مسلحة، وتعزى في كثير من الأحيان إلى الديناميات السياسية؛ والاضطرابات المدنية؛ والعنف بين المجتمعات المحلية الذي مرده في كثير من الأحيان إلى المنازعات على الأراضي؛ والألغام وأجهزة التفجير المرتجلة ومخلفات الحرب من المتفجرات؛ وهجمات المتطرفين العنيفين والإرهابيين والجهات الفاعلة الحكومية. وردا على هذه التهديدات ولمنع الهجمات ضد المدنيين، واصلت البعثة المتكاملة تسيير دوريات متوسطة وبعيدة المدى في المناطق الشمالية، فيما تركزت دوريات شرطة الأمم المتحدة في المناطق الحضرية. وقامت البعثة أيضا بتعزيز آليات الإنذار المبكر، بطرق منها الاستعانة بمساعدين لشؤون الاتصال المجتمعي والجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

٣٦ - وزادت وتيرة الاشتباكات بين المجتمعات المحلية في المناطق الوسطى. ففي ٢٥ حزيران/يونيه، قتل ١٨ مدنيا وأُصيب ٤٤ آخرين بجروح في أعمال عنف بين جماعتي بامبارا وماركاس في دائرة دجيني، بمنطقة موبتي. وفي الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر، قُتِل ستة مدنيين وأُصيب تسعة آخرون بجروح في منطقة موبتي نتيجة لاشتباكات بين أفراد من جماعتي بامبارا وفولاني. ولدعم الحكومة، ساعدت البعثة المتكاملة في تهدئة الأوضاع، بطرق منها تيسير الحوار بين المجتمعات المحلية.

٣٧ - وخلال الاشتباكات التي وقعت في ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه في كيدال، استجابت البعثة المتكاملة بسرعة وقوة من خلال التوسط بين التنسيقية والائتلاف. وقامت البعثة المتكاملة بإرسال طائرتي هليكوبتر هجوميتين من غاو إلى كيدال لإظهار القوة وبنشر منظومات طائرات مسيَّرة من دون طيار وطائرتي هليكوبتر عسكريتين للخدمات من أجل تعزيز الرصد. وفي ٢٣ تموز/يوليه، أنشأت البعثة المتكاملة نقاط تفتيش في كيدال وبدأت تسيير دوريات راجلة لثني الجماعات المسلحة عن القتال ولحمايةِ المدنيين. ولما اندلع أيضا القتال بالقرب من بلدة كيدال، اتخذت البعثة موقفا رادعا وأعدت ملاذا آمنا بالقرب من معسكرها تحسبا لوفود المدنيين طلبا للحماية. ولجأ ما مجموعه ١٣ مدنيا إلى المعسكر؛ ونقلت البعثة عشرة مدنيين إلى غاو. وأدى القتال الذي دار في أواخر تموز/يوليه في كيدال بين الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق إلى مقتل سبعة مدنيين.

٣٨ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر، هاجم مسلحون مجهولو الهوية بوني، الواقعة على بعد ٨٠ كيلومترا شرق دوينتزا في منطقة موبتي، واحتلوا البلدة لفترة وجيزة. وقاموا بإحراق مكتب العمدة ومترل قائد الدرك، كما اختطفوا نائبا للعمدة. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، قامت قوة البعثة بإعادة نشر مفرزة من كتيبة من دوينتزا من أجل تسيير الدوريات ورصد الحالة في بوني بدعم من طائرات الهليكوبتر الهجومية. وبقي أفراد حفظ السلام في البلدة أربع ليال وقاموا بمراقبة المنطقة بالتنسيق الوثيق مع القوات المسلحة المالية.

٣٩ - وفي مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام الذي عقد في لندن يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر، منحت الأمم المتحدة جائزتها لداعية العَامِ للمساواة بين الجنسين في صفوف العسكريين إلى الرائدة عائشتو عصمان إيساكا (النيجر) التي عملت في القطاع الشرقي منذ عام ٢٠١٥. والهدف من هذه الجائزة هو الاعتراف بجهود أحد أفراد حفظ السلام الذي روج لمبادئ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد قامت الرائدة إيساكا بالتواصل مع النساء في المجتمع المحلي وانضمت إلى دوريات كانت قبل ذلك مشكَّلة من الذكور فقط، مما شجع النساء والأطفال على التفاعل مع هذه الدوريات بشكل أكبر.

جيم – الإجراءات المتعلقة بالألغام؛ والأسلحة؛ والأسلحة الصغيرة

٤٠ – واصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تثقيفَ المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع وسطَ وشمال مالي بشأن أخطار المتفجرات، حيث تمكّنت من الوصول إلى ٩٦١ ٣٤ شخصاً ، ودمرت ٨٤ قطعة من مخلّفات الحرب من المتفجرات. وكجزء من مساعدتها للسلطات في مالي في مجال بناء القدرات، درّبت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة المتكاملة) ٣١٥ عنصراً من قوات الدفاع والأمن على التخفيف من حدة الخطر الذي تشكله المتفجرات. وقامت أيضاً بتشييد مرفقٍ لتخزين الأسلحة والذخائر وبتجديد أحد عشر مرفقاً آخر.

رابعاً – حقوق الإنسان

٤١ – وثّقت البعثة المتكاملة ١١٧ حالة انتهاك وتجاوز لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقع ضحيتَها ٢٠٢ شخص من بينهم ٢٣ طفلاً، مقابل ٩٦ حالة شملت ما لا يقل عن ١٣١ ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتضمنت هذه الحالات ١٩ إعداماً أو محاولة قتل؛ و ١٨ حالة إساءة معاملة أو تعذيب؛ و ١٥ حالة احتجاز غير قانوني شملت ٣١ شخصاً؛ و ٢٢ حالة ابتزاز أو نهب؛ وعشرة اعتداءات مباشرة ضد الأفراد العاملين في المجال الإنساني أو في عمليات حفظ السلام؛ وأربع حالات اختطاف؛ وأربع حالات تجنيد لتسعة أطفال؛ وحالتي عنف جنسي؛ وحالةً استُخدمت فيها مستشفى لأغراض عسكرية؛ وحالة تشريد قسري؛ و ٢١ حالة لم تُراعَ فيها الأصول القانونية نتيجةً لعدم فعالية التحقيق. ومن بين هذه التجاوزات، يُزعَم أنّ عناصر منتشرة في نقاط تفتيش وقواعد عسكرية أنشأتها حديثاً الجماعات المسلحة الموقّعة ارتكبت أفعال إيذاء جسيمة، منها القتل وفرض الضريبة بشكل غير قانوني، لا سيما في منطقة تمبكتو. ويُزعَم أنّ القوات الحكومية وتنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة والجماعات المسلّحة الأخرى لا تزال الجهات الرئيسية التي ترتكب تلك الأفعال، لا سيما في شمال ووسط مالي. وأثبت التحقيق بشأن حالة حقوق الإنسان الذي أجرته البعثة المتكاملة في أعقاب القتال في منطقة كيدال وقوعَ حالتي إعدام تعسّفي/قتل، وأربع حالات إيذاء للسلامة البدنية، وحالة خطف، وحالتي نهب، وثلاث حالات إساءة معاملة، وحالة احتلال لأحد المستشفيات. كما أنّ عشرات المدنيين أُجبروا قسراً على النزوح.

٤٢ – وتحققت البعثة المتكاملة من ارتباط ما لا يقل عن تسعة أطفال بائتلاف الجماعات المسلحة (جماعة غاتيا) في منطقة كيدال؛ وأُبلغ عن وجود ثلاثة أطفال آخرين في صفوف

التنسيقية وائتلاف شعب أزواد والحركة الشعبية لإنقاذ أزواد في منطقة تمبكتو. وفي ٢٩ تموز/يوليه، نسّقت البعثة المتكاملة نقل أربعة أطفال مرتبطين بجماعة غاتيا في كيدال إلى باماكو، وسلّمتهم بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى المديرية الوطنية لتعزيز الطفل والأسرة. إلا أنّ المديرية قامت في ٤ آب/أغسطس بتسليمهم إلى عضو في البرلمان تربطه صلات بجماعة غاتيا، في انتهاك للبروتوكول الموحّد لرعاية الأطفال المرتبطين بجماعات مسلحة. ودعت البعثة المتكاملة الجماعات المسلحة إلى منع الاستمرار في تجنيد الأطفال، وحثت الأطراف الموقعة على اتخاذ خطوات ملموسة من أجل التخفيف من أثر النزاع على الأطفال. وعلى سبيل المثال، قدمت الأمم المتحدة المساعدة للحركة الوطنية لتحرير أزواد في وضع خطة العمل لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة وإنهاء العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، وقع الائتلاف بياناً التزم فيه بمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع في مالي، وأقرّ جدولاً زمنياً يمتد على سنة واحدة لمعالجة هذه المشكلة.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ألقي القبض على ما مجموعه ١٠٦ أفراد (افتُرِض أنّ أربعة منهم من القصّر) لارتكابهم أنشطة تتصل بالإرهاب في مناطق في وسط وشمال مالي: ٦٦ عنصراً اعتقلتهم قوات الدفاع والأمن المالية، و ٣٦ فرداً اعتُقِلوا من قِبل القوات الدولية، وأربعة أفراد اعتقلتهم البعثة المتكاملة. ومن بين هؤلاء المعتقلين ، تعرّض ثلاثة للتعذيب على يد قوات الدفاع والأمن المالية واثنان من قِبل البعثة المتكاملة؛ وتمّ احتجاز ٣٦ شخصاً بشكل غير قانوني من قِبل قوات الدفاع والأمن المالية أو القوات الفرنسية، كما قتل فرد واحد على يد البعثة المتكاملة. وقد تولى مجلس تحقيق تابع للبعثة المتكاملة التحقيق في الحالات المتعلقة بالبعثة المتكاملة وسيتم تنفيذ تدابير تصحيحية بعد اكتمال التحقيق. وأفادت تقارير باستخدام قوات الدفاع والأمن المالية قوةً مفرطة أثناء عمليات مكافحة الإرهاب.

٤٤ - ولغاية ٢٠ أيلول/سبتمبر، كانت البعثة المتكاملة قد حددت هوية ٢٢٤ شخصاً محتجزاً لأسباب تتصل بالنزاع، منهم من احتُجز بتهم تتصل بالإرهاب في مرافق تديرها الدولة. وكان من بين المحتجزين ستة من القصَّر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفرجت السلطات عن ٨١ شخصاً لأسباب مختلفة، بما في ذلك عدم وجود أدلة ضدهم وعدم إمكان محاكمتهم.

٤٥ - واستمرت الجماعات المسلحة في احتجاز أفرادٍ على وجه غير قانوني. ومنذ صدور تقريري السابق، احتجزت التنسيقية والائتلاف وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

وجماعات أخرى ١٣ فردا آخرين، ليصل مجموع الأشخاص المحتجزين إلى ٢٧ شخصاً (١٤ مقاتلاً و ١٣ يُزعم أنهم من المدنيين).

٤٦ - وأُحرز تقدّم محدود في مكافحة الإفلات من العقاب في ما يتصل بالانتهاكات وأفعال الإيذاء الجسيمة، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع والمقترَف في عام ٢٠١٢. وقد نظمت البعثة المتكاملة ١٣ دورة تدريبية حول حقوق الإنسان للقوات المسلحة والشرطة والدرك والسلطات القانونية في مالي، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية ومع شرطة الأمم المتحدة. وفي المجموع، شارك أكثر من ١ ٠٥٠ ممثلاً عن الدولة في هذه الدورات التدريبية، من بينهم ١١٨ امرأة. وشرعت وزارة العدل وحقوق الإنسان بإجراء ١٢ تحقيقاً في انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، نتيجة لاجتماعات شهرية عقدتها مع البعثة المتكاملة بهدف استعراض انتهاكات حقوق الإنسان الموثّقة من جانب البعثة والتصدي لها.

٤٧ - واعتباراً من ١ تموز/يوليه، دُمجت مهام الحماية المتخصصة التي يضطلع بها كل من وحدة حماية الطفل ومكتب كبير مستشاري شؤون حماية المرأة ضمن عنصر حقوق الإنسان في البعثة المتكاملة.

خامساً - الحالة الإنسانية

٤٨ - ظلّت الحالة الإنسانية في مالي متقلّبة. وفي موسم الجفاف (من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر)، كان أكثر من ثلاثة ملايين شخص، أي نسبة ١٦ في المائة من سكان مالي، يعانون من انعدام الأمن الغذائي، منهم ٠٠٠ ٤٢٠ شخص تقريباً بحاجة إلى مساعدة فورية للحصول على الطعام. وفي نهاية السنة الدراسية الأكاديمية في حزيران/يونيه، بقيت ٢٩٦ مدرسة من أصل ٣٨٠ ٢ مدرسة مغلقة في المناطق المتضررة من الأزمة في تمبكتو وسيغو وغاو وكيدال وموبتي. وظلّ ما يبلغ مجموعه سبع مدارس محتلةً من قِبل الجماعات المسلحة الموقعة في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو. ولا تزال تينينكو، في منطقة موبتي، الأكثر تضرراً إذ جرى إغلاق نسبة ٦٩ في المائة من المدارس الواقعة فيها.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعذر إيصال المساعدة الإنسانية في شمال ووسط مالي بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق، بسبب تأثير موسم الأمطار على أحوال الطرق، وزيادة الاعتداءات الإجرامية على العاملين في المجال الإنساني، وتدهور الحالة الأمنية في منطقة كيدال. وحتى تاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر، كان قد أُبلِغ عن وقوع ١٨ حادثة أمنية كانت ضحيتَها جهاتٌ فاعلة في تقديم المساعدة الإنسانية، مقابل ١١ حادثة مماثلة في الفترة

المشمولة بالتقرير السابق. وفي ٦ حزيران/يونيه، نُهب مخزن يحتوي على إمدادات من الحصص الغذائية تكفي لشهر واحد هيّأتها جهات المساعدة الإنسانية لتوزيعها لاحقاً على ٠٠٠ ١١ شخص في كيدال. وعلاوةً على ذلك، ظل التلوّث الناجم عن أخطار المتفجرات، بما في ذلك مخلفات الحرب من المتفجرات وأجهزة التفجير المرتجلة والألغام، في مناطق في شمال ووسط مالي، يفرض قيوداً على دخول المنظمات الإنسانية والمدنيين إلى هذه المناطق. وزاد الإغلاق المستمر لمطار كيدال من صعوبة الوصول. ووفّرت البعثة المتكاملة للجهات الفاعلة الإنسانية رحلاتٍ بالهيلوكوبتر بين غاو وكيدال قدر الإمكان.

٥٠ - وعلى الرغم من الظروف الصعبة، واصلت الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية العملَ في المناطق المتضررة من الأزمة، وذلك في ظل محدودية الخدمات الاجتماعية الأساسية المقدّمة من جانب الحكومة. وقدمت هذه الجهات دعماً للحكومة في توفير الغذاء لما يقارب ٠٠٠ ٤٢٠ شخص في مناطق تمبكتو وغاو وموبتي؛ ويسّرت إجراء أنشطة تثقيفية بشأن أخطار المتفجرات في المجتمعات المتضررة من النزاع في وسط وشمال مالي. وقدّمت المنظمات الإنسانية مساعدة نقدية وسلعاً غير غذائية للعائدين. كما دعمت الأنشطة الزراعية المدرة للدخل لمساعدة العائدين على إعادة الاندماج في مجتمعاتهم المحلية، وتعزيز التعايش السلمي بين العائدين وأبناء المجتمعات المحلية المضيفة في مناطق تمبكتو وغاو وموبتي. وحثت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني الجماعات المسلحة مراراً وتكراراً على تعزيز إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية واحترام المبادئ الإنسانية.

٥١ - وأدى القتال الدائر في منطقة كيدال في تموز/يوليه وآب/أغسطس إلى التشريد القسري للمدنيين. ومنذ صدور تقريري السابق، تراجع عدد المشردين داخلياً بنسبة ٢٥ في المائة حتى بلغ نحو ٠٠٠ ٣٩ مشرد، في حين بقي حوالى ٠٠٠ ١٣٤ لاجئ من مالي في بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر.

٥٢ - وفي تموز/يوليه، تسببت الفيضانات الموسمية بوفاة ١٣ شخصاً، وتدمير ٥٠٠ ١ منزل، كما ألحقت الأذى بنحو ٠٠٠ ١٠ شخص في مناطق تمبكتو وسيغو وسيكاسو وغاو وكوليكورو وكيدال وميناكا وموبتي، وفقاً لأرقام الحكومة. وقدم الشركاء في المجال الإنساني الدعم للحكومة في مجال توزيع مواد الإغاثة.

٥٣ - وحتى تاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر، لم تتجاوز الأموال المخصّصة لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦ مبلغ ١٠١ مليون دولار فقط، علماً أنها تتطلب تمويلاً قدره ٣٥٤ مليون دولار.

سادساً – التنمية الاقتصادية والحفاظ على التراث الثقافي

٥٤ – ظلت عودة الخدمات الأساسية إلى الشمال تصطدم بعراقيل ناتجة من انعدام الأمن، والتقدم المحدود باتجاه استعادة بسط سلطة الدولة، وبطء اشتغال الوكالات التابعة للدولة والمعنية بتنمية المناطق. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، واصلت وكالات الأمم المتحدة بذلَ الجهود الرامية لدعم التنمية وعملية السلام. وقدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبرة تقنية ودعماً مالياً للجنة التوجيهية التي أنشأتها الحكومة من أجل وضع الاستراتيجية الوطنية للوقاية من التطرف المصحوب بالعنف والإرهاب والتصدي لهما. وأطلقت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة برنامجاً لدعم توفير أسباب المعيشة لما يبلغ ٥٠٠ ٢ أسرة معيشية ضعيفة من الرعاة الزراعيين، معظمهم من المشردين والعائدين الموجودين في منطقة ميناكا الجديدة. وخصصت البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القُطري كامل المبلغ المتوفر خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، وقدره أربعة ملايين دولار، لمشاريع سريعة الأثر، الأمر الذي أدى إلى الشروع في ١٠٧ مشاريع تستهدف أكثر من ٠٠٠ ٢٩٠ مستفيد مباشر في مناطق في الشمال بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. وساهمت المشاريع السريعة الأثر في بناء الثقة بولاية البعثة وعملية السلام، بوسائل منها إثبات الفوائد المبكرة التي يعود بها الأمن والاستقرار على السكان بُعَيد استتبابهما. وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، موّل الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي ١٦ مشروعاً إضافياً استفاد منها ٤٦٩ ٢٢٥ شخصاً في الشمال، بفضل هبات ١١ جهة مانحة.

٥٥ – وصرف صندوق بناء السلام ما نسبته ١٠٠ في المائة من أمواله المخصّصة وقدرها ١٠,٩ ملايين دولار من خلال مشاريع وبرامج مشتركة نفذها فريق الأمم المتحدة القطري في منطقتي تمبكتو وغاو، بهدف تعزيز الجهود المبذولة لبناء السلام. ومكنت هذه المشاريع ٨٥٦ ٣ طفلاً، بينهم ٧٦٨ ١ فتاة، من الالتحاق بالمدارس، وأوجدت ٦٥٠ نشاطاً مدراً للدخل للأشخاص المشردين داخلياً والعائدين واللاجئين. وأسفر مشروع آخر عن تحسين الحالة الأمنية لنساء تضرّرن من العنف القائم على نوع الجنس بلغ عددهنّ ٤٦٠ امرأة، وتحسين قدرتهنّ على اللجوء إلى القضاء. وفي الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه، قامت بعثة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام بزيارةٍ لمنطقة ليبتاكو – غورما، بما في ذلك بوركينا فاسو ومالي والنيجر في الفترة من ٤ إلى ٩ أيلول/سبتمبر، لتقييم جدوى برنامج بناء السلام عبر الحدود من شأنه إفادة المجتمعات المحلية في هذه البلدان الثلاثة.

٥٦ - وكفلت البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القُطري تقسيمَ المهام وتحقيق التكامل بين الجهود المبذولة على نحو أكثر كفاءة، من خلال إطار عمل الأمم المتحدة المعزّز للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، الذي يسّر إعداد استجابة متكاملة وتوزيعاً للمهام وفقاً للمزايا النسبية للبعثة المتكاملة وكلّ من الوكالات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقرّت الحكومة خطة عمل إطار العمل المعزّز للمساعدة الإنمائية لعام ٢٠١٦. وعزّزت مجموعة الإنعاش المبكر اعتماد نهج متكاملٍ بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والبعثة المتكاملة، استناداً إلى عملية مسح للأنشطة المنفّذة في الشمال. وبالإضافة إلى ذلك، تمّت الموافقة على تقييم الأهمية الحيوية للبرامج بالنسبة إلى مناطق تمبكتو وغاو وكيدال وأجزاء من منطقتي سيغو وموبتي في ٦ أيلول/سبتمبر، بعد تنفيذ عملية قادتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) بمشاركة فعّالة من فريق الأمم المتحدة القُطري والبعثة المتكاملة.

٥٧ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه، قدّمت البعثة المتكاملة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) دعماً لوجستياً لإيصال معدات وأثاث تكنولوجيا المعلومات إلى تسع مكتبات خاصة تتضمن مخطوطات قديمة في تمبكتو. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، استُكملت المرحلة الأولى من المراحل الثلاث لتأهيل المساجد الثلاثة التي حُدّدت على أنها مواقع تراث عالمي في تمبكتو. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية حكما ضد أحمد الفقي المهدي، أحد أعضاء جماعة أنصار الدين، بالسجن لمدة تسع سنوات. وقد أقر الفقي المهدي الذي سلم نفسه للمحكمة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وأقر بصحة التهم الموجهة إليه والتي تفيد ارتكابه جرائم حرب تتصل بتوجيه هجمات متعمدة ضد الأضرحة الإسلامية في تمبكتو في عام ٢٠١٢؛

سابعاً - نشر البعثة المتكاملة وقدراتها

العنصر العسكري

٥٨ - في ٢٠ أيلول/سبتمبر، بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة المتكاملة ١٠ ٦٣٥ فرداً، أي نسبة ٨٠ في المائة من الأفراد العسكريين المأذون بهم والبالغ عددهم ١٣ ٢٨٩ فرداً. ومثّلت النساء نسبة ١,٦ في المائة من هذا القوام. ومن أهمّ القدرات التي ظلت البعثة المتكاملة تفتقر إليها كتيبة قتالية متخصصة في حماية المواكب، ووحدة طائرات هليكوبتر مسلّحة للقطاع الشمالي، وسرية قوات خاصة إضافية للقطاع الغربي، وسرايا مشاة إضافية، بالإضافة إلى توفير تدريب وتوجيه ومعدات متخصصة للتخلص من الذخائر المتفجرة.

واحتاجت البعثة المتكاملة، على وجه الاستعجال، إلى وحدة طائرات هليكوبتر هجومية، ووحدة طائرات هليكوبتر عسكرية متوسطة للخدمات، بما أنّ تلك الموجودة حالياً في القطاع الشرقي ستُعاد إلى بلدانها المصدر في أوائل عام ٢٠١٧. ونشأت أيضاً الحاجة إلى استبدال وحدة طائرات هليكوبتر عسكرية متوسطة للخدمات في القطاع الغربي بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وظلّت البعثة المتكاملة تعاني من نقص في ناقلات الأفراد المدرّعة. وحتى مع نشر ٢٧ ناقلة أفراد مدرّعة إضافية في البعثة، فسيظلّ عدد ناقلات الأفراد المدرّعة في البعثة المتكاملة دونَ العدد المقرر في الأصل بما قدره ٣٨ ناقلة. كما أنّ الولاية الجديدة تنصّ على توفير ٧٧ ناقلة أفراد مدرعة إضافية.

عنصر الشرطة

٥٩ - في ٢٠ أيلول/سبتمبر، بلغ قوام عنصر الشرطة في البعثة المتكاملة ١ ٢٧٤ فرداً أو ما يمثل نسبة ٦٦ في المائة من القوام المأذون به والبالغ ١ ٩٢٠ فرداً؛ حيث تمّ نشر ٧٨ في المائة من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات (١٤ في المائة منهم من النساء) و ٦٣ في المائة من أفراد وحدات الشرطة المشكَّلة (٤,٥ في المائة منهم من النساء). وما زالت البعثة المتكاملة بحاجة إلى أربع وحدات شرطة مشكَّلة و ١١ ناقلة أفراد مدرّعة إضافية لاستيفاء المعايير المطلوبة، وجزء صغير من قدرات الشرطة النهرية، وأفراد شرطة متخصصين إضافيين، بمن فيهم خبراء في علم الأدلة الجنائية، والأجهزة المتفجرة المرتجلة، والاستخبارات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات غير المشروعة، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومكافحة الإرهاب.

الموظفون المدنيون

٦٠ - حتى ٢٠ أيلول/سبتمبر، كان الموظفون المدنيون في البعثة المتكاملة قد نُشروا بنسبة ٨٥ في المائة من قوامهم الإجمالي، بضمنها ٨٥ في المائة من الموظفين الدوليين، و ٨٦ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و ٨٠ في المائة من الموظفين الوطنيين. وشغلت النساء نسبة ٢٨ في المائة من الوظائف الدولية، و ٢٨ في المائة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، و ٢٠ في المائة من الوظائف الوطنية. وفي الفترة من ٧ إلى ١٤ تموز/يوليه، أجري استعراض لملاك الموظفين المدنيين من أجل تعديل ملاك موظفي البعثة المتكاملة وفقاً للمهام التي يتعين الاضطلاع بها بموجب الولاية الجديدة. وخلص الاستعراض إلى أن البعثة المتكاملة ينبغي أن تعزز قدرتها على دعم البعثات؛ وتعيد تركيز قدراتها المدنية على تنفيذ اتفاق السلام وتقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية، وذلك لدى إعادة نشرها إلى الشمال؛ وتوطد التنسيق

والتعاون مع فريق الأمم المتحدة القُطري وعملها مع الجهات المعنية في المنطقة والآليات الإقليمية.

تشييد معسكرات وتأمين طرق إمداد

٦١ - لا تزال الظروف المناخية القاسية والبيئة الأمنية المتقلبة وعدم توفر البنية التحتية اللازمة للنقل البري والجوي تحدّ من قدرة البعثة المتكاملة على الحفاظ على طرق إمداد مستقرّة. وتخطط البعثة لإنشاء مركز رئيسي جديد للوجستيات في غاو لخدمة جميع مواقع البعثة في شمال مالي بصورة أفضل. ولا تزال المفاوضات جارية مع بنن والجزائر والنيجر بهدف فتح طرق إمداد إلى مالي.

٦٢ - وأكملت البعثة المتكاملة انتقالها إلى قاعدة العمليات في ٣٠ حزيران/يونيه وإلى مقرها الجديد في ٣١ آب/أغسطس.

سلامة أفراد البعثة وأمنهم ورفاههم

٦٣ - رداً على الارتفاع الملحوظ في مستوى التهديد الأمني في مالي، واصلت البعثة المتكاملة تطوير البنية التحتية الدفاعية وتعزيزها في جميع المعسكرات القائمة، بوسائل منها تحصين منشآتها ضد الانفجارات، وإنشاء مواقع وملاجئ محصنة للقيادة. وفي المناطق الشديدة الخطورة، حسّنت البعثة المتكاملة الظروف المعيشية للموظفين المدنيين والأفراد النظاميين. وفي ٦ تموز/يوليه، تقرر ن أن مناطيد الاستطلاع المربوطة بالأوتاد في كيدال غير مجدية نظراً إلى الظروف المناخية المتقلبة وتكاليف الصيانة في ظروف مناخية كهذه. وأجرت البعثة والمقرّ مناقشات من أجل التوصل إلى خيار تقني للاستعاضة عن قدرات مناطيد الاستطلاع.

٦٤ - ونفذت البعثة المتكاملة العديد من المشاريع التجريبية باستخدام تكنولوجيا المراقبة والإنذار المبكر من أجل تحسين القدرة على جمع المعلومات الاستخبارية للبعثة ومنع الهجمات. وفي غاو وتمبكتو، لا يمكن استخدام سوى ثماني من أصل ٣٨ مركبة مسيَّرة من دون طيار أرسِلَت إلى البعثة لتنفيذ مراقبة قصيرة ومتوسطة المدى، وذلك بسبب عدد محطات المراقبة الأرضية المحدود. ولمعالجة أوجه القصور هذه، حصلت البعثة في حزيران/يونيه على منظومة جوية واحدة مسيرة من دون طيار يصل مداها إلى ٦٠٠ كلم أرسِلَت لاحقا إلى تمبكتو. وستكون منظومتان أخريان، تُستَخدَم إحداهما منظومةً احتياطية، جاهزتين للعمل بحلول تشرين الأول/أكتوبر.

ثامناً – السلوك والانضباط

٦٥ – في حزيران/يونيه، أبلِغَ عن ادعاءات بضلوع أحد الموظفين العسكريين في حادث استغلال وانتهاك جنسيين. ولا تزال الأمم المتحدة تحقق في هذه القضية وفي ادعاءات أخرى بضلوع أحد الموظفين العسكريين في استغلال وانتهاك جنسيين وردت في كانون الثاني/يناير؛ وستبلغ نتائج هذه التحقيقات إلى البلدان المساهمة بقوات لكي تتخذ إجراءات المتابعة المناسبة، حسب الاقتضاء. وأقفِلَت القضية التي كان قد أبلغ عنها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ومُنِعَ الفرد المعني من المشاركة في عمليات حفظ السلام في المستقبل. وواصلت البعثة تنفيذ أنشطة الوقاية، بما في ذلك أنشطة التوعية التي تطلع الجمهور على معايير السلوك المتوقعة من أفراد الأمم المتحدة، وبخاصة سياسة عدم التهاون إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وإضافةً إلى ذلك، نُشِرَت المبادئ التوجيهية الصادرة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

تاسعاً – الملاحظات

٦٦ – أثني على الأطراف الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة في مالي لمواصلتها إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق. وأرحب في هذا الصدد باستمرار التزام الرئيس كيتا وحكومته بدعم عملية السلام، بما في ذلك تعيين محمدو دياغوراغا ممثلاً سامياً له معنياً بتنفيذ اتفاق السلام. وأحيي الجهود التي بذلها، إلى جانب ممثلي الخاص وفريق الوساطة الدولي، لتخفيف حدة التوتر بين الجماعات المسلحة الموقعة.

٦٧ – وأرحب بتوقيع حكومة مالي والتنسيقية والائتلاف على الاتفاق الذي حدّد طرائق إنشاء سلطات مؤقتة في المناطق الشمالية الخمس. ويشكل الاتفاق الذي طال انتظاره خطوة إيجابية نحو تلبية الطلب الذي تعبره الجماعات المسلحة الموقّعة الأولوية والمضي قدماً في أحكام أخرى ينصّ عليها اتفاق السلام. وأنوه أيضاً بالتقدم المحرز في تشغيل الترتيبات الأمنية المضمّنة في اتفاق السلام، بما في ذلك آلية تنسيق العمليات، التي مهدت الطريق لإطلاق الدوريات المختلطة في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو. وفي هذا المنعطف الحاسم، أدعو الأطراف الموقعة إلى مضاعفة جهودها من أجل التعجيل في تنفيذ الاتفاق، وأدعو الجماعات المسلحة تحديداً إلى تقديم قوائم المقاتلين الذين يُتَوَقَّع انضمامهم إلى عملية التجميع من دون مزيد من التأخير. والخطوة الأولى نحو تحقيق نتائج ملموسة ميدانياً كانت تسمية ممثلي الائتلاف في السلطات المؤقتة وتعيين مقاتلين من التنسيقية في الدوريات المختلطة.

٦٨ – وقد شاب الفترة المشمولة بالتقرير استئناف الأعمال العدائية بين المجموعات المسلّحة الموقعة على الاتفاق في تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر في منطقة كيدال. وإنني

أدين بشدة انتهاكات وقف إطلاق النار هذه وأدعو مجلس الأمن إلى النظر في فرض جزاءات على الأطراف التي تنتهك اتفاق السلام. وأدّت هذه الاشتباكات إلى تعطيل تنفيذ اتفاق السلام في مرحلته الحاسمة المتعلقة بإنشاء الإدارات المؤقتة، ممّا يحول دون أن تنفذ الأطراف ما التزمت به في الاتفاق. ويجب على الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق أن تجدد التزامها الحازم بعملية السلام وبتنفيذ اتفاق السلام. وأحثّ الأطراف المعنية على حل خلافاتها من خلال الآليات المتوخاة في اتفاق السلام، والاتفاق على وقف رسمي للأعمال العدائية.

٦٩ - ويتطلب تحقيق تقدم جدي في عملية السلام أن تتقيد الأطراف المالية بحسن نية باتفاق السلام وأن تلتزم بتحقيق الأولويات الرئيسية، بما في ذلك إعادة النشر التدريجية لقوات الدفاع والأمن المالية وإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وستواصل الأمم المتحدة، من خلال البعثة، دعم الأطراف في الجهود التي تبذلها لإعادة بسط سلطة الدولة في الشمال. وفي هذا السياق، أكرر الدعوة التي وجهها مجلس الأمن في قراره ٢٢٩٥ (٢٠١٦) إلى الحكومة لتضع معايير وجداول زمنية واضحة لتنفيذ اتفاق السلام، وذلك بالتشاور مع الجهات الأخرى الموقعة وبدعم من البعثة وأصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين.

٧٠ - وأرحب بالإعلان عن الانتخابات المقبلة في مالي. ويمكن أن تيسِّر هذه الانتخابات إعادة بسط المهام الإدارية للدولة في الشمال. وأدعو الحكومة إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن إجراء الانتخابات وضمان تطبيق سياسة الشمول والشفافية لدى إجرائها. وفي هذا الصدد، أحث الحكومة على التعجيل بالتحضيرات اللازمة لعقد مؤتمر الوفاق الوطني الذي يتوقع أن يؤدي إلى تيسير المصالحة الوطنية، والإسهام في معالجة الأسباب الجذرية للصراع في مالي، وتوليد توافق في الآراء بشأن سبل المضي قدماً. وأدعو الحكومة إلى أن تكفل إجراء عملية تشاور واسعة النطاق لأغراض المؤتمر، يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والنساء والشباب.

٧١ - وللمضي قدماً، يشكل النجاح في عملية التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج شرطاً مسبقاً لإحلال السلام الدائم في مالي. ومن المهم للغاية أن تُظهر الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق نيتها مواصلة هذه العملية باتخاذ إجراءات حاسمة تشمل تعيين المشاركين في عملية التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأرحّب بما حصل في الآونة الأخيرة من تعيين لممثلي تنسيقية الحركات الأزوادية في اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واللجنة المعنية بالإدماج، والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن. وأدعو الحكومة إلى التعجيل بعملية اعتماد استراتيجية وطنية رامية إلى إصلاح قطاع

الأمن ودمج القانون المتعلق بالبرامج العسكرية ومشروع القانون المتعلق بالأمن الوطني ضمن قانون الدفاع والأمن.

٧٢ - ولا يزال يساورني القلق بسبب حالة حقوق الإنسان في أنحاء البلد. وإنني أدين بشدة الاعتداءات التي ارتُكِبَت ضد السكان المدنيين أثناء الاشتباكات التي وقعت مؤخراً في منطقة كيدال. وأؤكّد على ضرورة أن تدرك الجماعات المسلحة الموقعة بأن انتهاكات حقوق الإنسان هذه غير مقبولة. ويساورني القلق إزاء إنشاء مزيد من نقاط التفتيش والقواعد العسكرية من جانب الجماعات المسلحة الموقعة والجماعات المنتسبة لها، ولا سيما في منطقة تمبكتو، وإزاء انتهاكات حقوق الإنسان بحقّ المدنيين المبلغ عنها في محيط هذه المواقع. ويساورني القلق أيضاً إزاء لجوء قوات الدفاع والأمن المالية إلى الاستخدام المفرط للقوة خلال عمليات مكافحة الإرهاب. فمثل هذه الانتهاكات تخدم مآرب الإرهابيين. وأحث جميع الأطراف المعنية على احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتزاماتها بموجب اتفاق السلام. وأدين ازدياد أعمال العنف داخل القبائل وفيما بينها في المناطق الشمالية والوسطى التي تشكّل عائقاً في وجه المصالحة الوطنية والتعايش السلمي. وفي هذا الصدد، أحث الحكومة على التعجيل بفتح المكاتب الإقليمية التابعة للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة من أجل بدء توثيق الاعتداءات والانتهاكات.

٧٣ - وأشعر ببالغ القلق بسبب تدهور الحالة الإنسانية في مناطق معينة في مالي والعدد الكبير من المدارس التي لا تزال مغلقة في المناطق المتضررة بالأزمة. وأدين الهجمات وأعمال السلب التي ارتكبت ضد الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك مستودع برنامج الأغذية العالمي في كيدال. وأدعو جميع الأطراف في مالي إلى المساعدة على تيسير إيصال المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين. وأثني على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لمواصلتها دعم الحكومة في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان المحتاجين في بيئة صعبة للغاية.

٧٤ - وازدادت الهجمات ضد القوات المالية والفرنسية والبعثة المتكاملة، وباتت أكثر تطوراً وتعقيداً. وتلك الهجمات غير مقبولة على الإطلاق وتشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي. وأتقدّم بأخلص التعازي إلى أسر الضحايا وحكومات كل الذين فقدوا حياتهم. ويشكل عدد الهجمات الذي ما فتئ يزداد في المناطق الوسطى مصدر قلق بالغ. وأحث الأطراف المالية على التعجيل بتطبيق أحكام اتفاق السلام المتعلقة بالتماسك الاجتماعي من أجل معالجة تظلمات السكان ووقف انتشار التطرف العنيف. ويستدعي نطاق الهجمات التي ترتكبها الجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية في مالي رداً موحداً من المجتمع الدولي، درءا لاحتمال تفاقم الوضع وتفشيه. وأحث الدول الأعضاء على تعزيز التعاون

الدولي، ولا سيما التعاون بين بلدان المنطقة. وأؤيد تأييداً كاملاً الجهود التي تبذلها البعثة المتكاملة من أجل إشراك البلدان الأخرى في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وهي بوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا والنيجر وبلدان مجاورة أخرى، بغية نشر موظفي الاتصال على نحو ما طلبه مجلس الأمن في قراره ٢٢٩٥ (٢٠١٦). وإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة مستعدة لإدماج موظفي الاتصال في مقرها بغية تعزيز التعاون في قضايا أمن الحدود وتبادل المعلومات الاستخبارية.

٧٥ - ويُتَوَقَّع أن يؤدي تعزيز وضع البعثة المتكاملة وقدراتها وامتثال جميع الأطراف للوفاء بالالتزامات التي ينصّ عليها اتفاق السلام إلى السماح للبعثة بتقديم دعم فعال إلى حكومة مالي وشعبها لحماية المدنيين وتعزيز حالة مستدامة من السلام والاستقرار والتنمية في مالي. ولا بد من تزويد البعثة بالمعدات اللازمة لكي تتمكّن من تنفيذ المهام المكلّفة بها. وإذا لم تُرسَل طائرات هليكوبتر عوضاً عن الوحدات المغادرة، فستفتقر البعثة المتكاملة إلى وحدتين من طائرات الهليكوبتر المخصصة للخدمات (ثماني طائرات هليكوبتر متوسطة للخدمات) ووحدتين من طائرات الهليكوبتر العسكرية (ست طائرات هليكوبتر هجومية) من أصل الوحدات الثلاث التي تحتاجها من طائرات الهليكوبتر المخصصة للخدمات (اثنتا عشرة طائرة هليكوبتر) والوحدات الثلاث من طائرات الهليكوبتر العسكرية (تسع طائرات هليكوبتر) بحلول أوائل عام ٢٠١٧. وسيؤثر الافتقار لطائرات الهليكوبتر هذه سلباً في الأداء التشغيلي للبعثة بسبب تضاؤل القدرة على التنقل والاضطلاع بعمليات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي. وتعكف البعثة المتكاملة وإدارة عمليات حفظ السلام على تحديد الآليات والطرائق المتعلقة بنشر ناقلات أفراد مصفّحة، وقوة التدخل السريع من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وسرايا المراقبة والاستطلاع وجمع المعلومات، وكتائب قتالية متخصصة لحماية القوافل. وأحثّ أعضاء مجلس الأمن والشركاء الدوليين لمالي على تقديم مزيد من الدعم لكفالة التعجيل بتلبية هذه الاحتياجات المتبقية وسدّ الثغرات التي تعاني منها قدرات البعثة، بسبل منها تقديم الدعم الثنائي إلى البلدان المساهمة بقوات في البعثة. وبدون هذا الدعم العاجل، ستتعرقل على نحو خطير قدرة البعثة المتكاملة على الاضطلاع بولايتها وستتراجع ثقة الأطراف الموقعة والسكان في البعثة.

٧٦ - وأخيراً أودّ أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاصّ، محمد صالح النظيف، لما يبذله من جهود دؤوبة للمضي قدماً في عملية السلام. وأُثني على الأعضاء المشاركين في فريق الوساطة الدولي لدعمهم المتواصل للأطراف في مالي. وأشيد أيضاً بالرجال والنساء من بعثة الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على تفانيهم لعمل البعثة. وأعرب عن امتناني

لكلٍّ من الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية، وجميع الشركاء الآخرين الذين لم يدّخروا أيّ جهد للمساهمة في السلام والأمن في مالي في ظلّ ظروف صعبة للغاية.

المرفق

قوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦

	العنصر العسكري (ضباط الأركان والوحدات)			عنصر الشرطة							
				فرادى ضباط الشرطة			وحدات الشرطة المشكّلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
ألبانيا												
الجزائر												
الأرجنتين												
أرمينيا												
أستراليا												
النمسا	٦		٦									
بنغلاديش	١ ٤١٧		١ ٤١٧				١٣٦		١٣٦	١٣٦		١٣٦
بلجيكا	٧		٧									
بنن	٢٦٠		٢٦٠	٣٦	١	٣٧	١٤٠		١٤٠	١٧٦	١	١٧٧
بوتان	٣		٣									
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)												
البوسنة والهرسك	٢		٢									
بوتسوانا												
البرازيل												
بروني دار السلام												
بلغاريا												
بوركينا فاسو	١ ٦٩٢	٢٩	١ ٧٢١	١٩	١	٢٠	١٣٣	٧	١٤٠	١٥٢	٨	١٦٠
بوروندي				١٤		١٤				١٤		١٤
كمبوديا	٢٩١	١٠	٣٠١									
الكاميرون	٣		٣	١٥	٠	١٥				١٥		١٥
كندا												
جمهورية أفريقيا الوسطى												
تشاد	١ ٤٤٣		١ ٤٤٣	٥	٤	٩				٥	٤	٩

	العنصر العسكري (ضباط الأركان والوحدات)			عنصر الشرطة					
				فرادى ضباط الشرطة			وحدات الشرطة المشكّلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
شيلي												
الصين	٣٨٢	١٥	٣٩٧									
كولومبيا												
الكونغو												
كوت ديفوار	٦		٦									
كرواتيا												
قبرص												
تشيكيا	٢٥		٢٥									
جمهورية الكونغو الديمقراطية				٥	١	٦				٥	١	٦
الدانمرك	٤٦	١	٤٧	٦		٦				٦		٦
جيبوتي										١		١
دومينيكا												
الجمهورية الدومينيكية												
إكوادور												
مصر	٦٧		٦٧	٥		٥				٥		٥
السلفادور	٨٨	٤	٩٢									
إستونيا	٩		٩									
إثيوبيا	١		١									
فيجي												
فنلندا	٥		٥									
فرنسا	٢٤	٢	٢٦	٩		٩				٩		٩
غابون												
غامبيا	٥		٥									
ألمانيا	٢٥١		٢٥١	١٣	٢	١٥				١٣	٢	١٥
غانا	٢١٧		٢١٧									
اليونان												
غرينادا												
غواتيمالا												
غينيا	٨٥٥	٦	٨٦١	٧	٣	١٠				٧	٣	١٠

	العنصر العسكري (ضباط الأركان والوحدات)			عنصر الشرطة							
				فرادى ضباط الشرطة			وحدات الشرطة المشكّلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
غينيا – بيساو	١		١									
هندوراس												
هنغاريا												
أيسلندا												
الهند												
إندونيسيا	١٤٣	٤	١٤٧									
أيرلندا												
إسرائيل												
إيطاليا	١		١									
جامايكا												
اليابان												
الأردن	١		١	١		١				١		١
كازاخستان												
كينيا	٣	٤	٧									
قيرغيزستان												
لاتفيا	١		١									
ليسوتو												
ليبريا	٤٣	٢	٤٥									
ليبيا												
ليتوانيا	١		١									
لكسمبرغ												
مدغشقر				٢		٢				٢		٢
ملاوي												
ماليزيا												
موريتانيا	٤		٤									
جمهورية مولدوفا												
منغوليا												
الجبل الأسود												
المغرب												
موزامبيق												

	العنصر العسكري (ضباط الأركان والوحدات)			عنصر الشرطة							
				فرادى ضباط الشرطة			وحدات الشرطة المشكّلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
ناميبيا												
نيبال	١٤٥	٤	١٤٩									
هولندا	٢٩٧	١٨	٣١٥	٢٠	٢	٢٢				٢٠	٢	٢٢
نيوزيلندا												
النيجر	٨٥٥	٦	٨٦١	١٣	١٤	٢٧				١٣	١٤	٢٧
نيجيريا	٦٩	١٣	٨٢	٢		٢	١٠٨	٣١	١٣٩	١١٠	٣١	١٤١
النرويج	٦٢	٩	٧١									
باكستان												
بالاو												
بابوا غينيا الجديدة												
باراغواي												
بيرو												
الفلبين												
بولندا												
البرتغال	٢		٢									
قطر												
جمهورية كوريا												
رومانيا	١		١	٤		٤				٤		٤
الاتحاد الروسي												
رواندا												
ساموا												
السنغال	٥٦٩	١٠	٥٧٩	١٤	١	١٥	٢٦٩	٩	٢٧٨	٢٨٣	١٠	٢٩٣
صربيا												
سيراليون	٧		٧									
سنغافورة												
سلوفاكيا												
سلوفينيا												
جنوب أفريقيا												
إسبانيا												
سري لانكا												

	العنصر العسكري (ضباط الأركان والوحدات)			عنصر الشرطة					
				فرادى ضباط الشرطة			وحدات الشرطة المشكّلة		مجموع أفراد الشرطة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
السويد	١٩٣	١٦	٢٠٩	٥	٤	٩				٥	٤	٩
سويسرا	٨		٨	٢		٢				٢		٢
طاجيكستان												
تايلند												
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً												
تيمور – ليشتي												
توغو	٩٢٢	١٥	٩٣٧	٣		٣	١٣٥	٥	١٤٠	١٣٨	٥	١٤٣
تونس				٤٦	١	٤٧				٤٦	١	٤٧
تركيا				٢		٢				٢		٢
أوغندا												
أوكرانيا												
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢		٢									
جمهورية تترانيا المتحدة												
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠		١٠									
أوروغواي												
فانواتو												
اليمن	٦		٦	٩		٩				٩		٩
زامبيا												
زمبابوي												
المجموع	**٤٥٢ ١٠ ١٦٨**		**١٠ ٦٢٠**	**٢٥٧**	**٣٤**	**٢٩١**	**٩٢١**	**٥٢**	**٩٧٣**	**١ ١٧٨**	**٨٦**	**١ ٢٦٤**

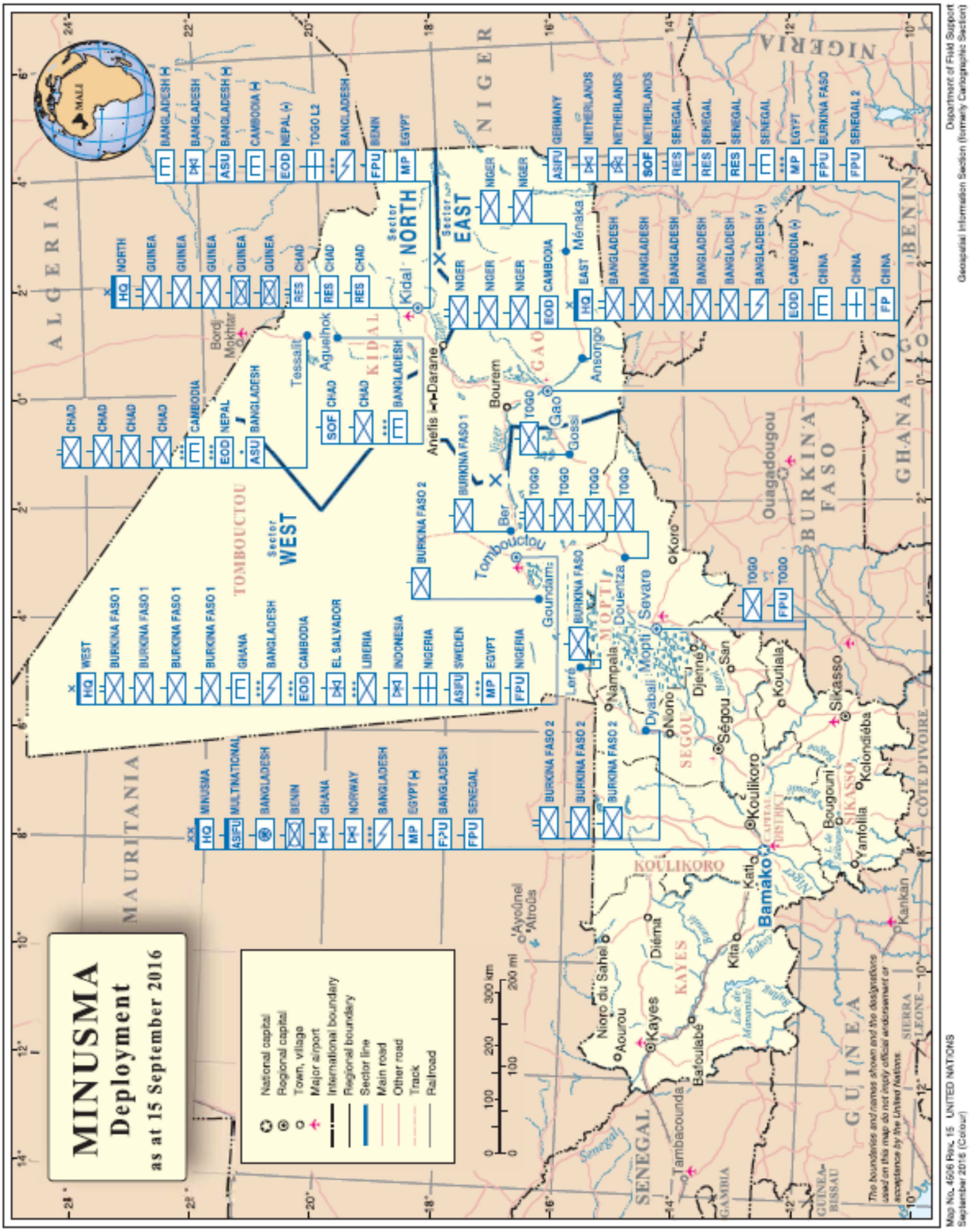
MINUSMA
Deployment
as at 15 September 2016
National capital
Regional capital
Town, village
Major airport
International boundary
Regional boundary
Sector line
Main road
Other road
Track
Railroad
MALI
ALGERIA
MAURITANIA
NIGER
NIGERIA
BENIN
BURKINA FASO
GHANA
TOGO
GUINEA
SENEGAL
GAMBIA
GUINEA-BISSAU
SIERRA LEONE
COTE D'IVOIRE
Sector WEST
Sector NORTH
Sector EAST
TOMBOUCTOU
KIDAL
GAO
MOPTI
SEGOU
KOULIKORO
KAYES
SIKASSO
Tombouctou
Gao
Kidal
Bamako
Mopti
Ségou
Koulikoro
Kayes
Sikasso
Ouagadougou
Tessalit
Aguelhok
Anefis
Darane
Bourem
Gossi
Ansongo
Ménaka
Douentza
Nampala
Djenné
Diabali
Niono
Koro
Ber
Goundam
Léré
Nioro du Sahel
Aourou
Diéma
Kita
Kati
Yanfolila
Kolondiéba
Bougouni
Koutiala
Djema
Tambacounda
Bafoulabé
Kankan
Ayoûnel
Atrouâs
Bordj Mokhtar
Niger
Senegal
Bani
Baoulé
Bakoy
Lac de Manantali
Lac de Sélingué
Nakambé
Volta
0 100 200 300 km
0 100 200 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4506 Rev. 15 UNITED NATIONS
September 2016 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)